

الكويت : العسل المسموم

انقذوا الكويت قبل ان تبكوا دماً عليها

نداء من شباب الكويت

الى الملك غازي 1933

حرص الرئيس صدام حسين منذ توليه الرئاسة سنة 1979 على عدم زيارة الكويت مطلقاً في الوقت الذي كان نائبه السيد عزة ابراهيم وزراؤه ومساعدوه يترددون على زيارة الكويت ، ولم يكن امتناع الرئيس عن القيام بمثل هذه الزيارة بصورة رسمية منفصلاً عن ما كان قد ترسب في ذهنه من صور عن زيارات رؤساء جمهورية ورؤساء وزراء سابقين نتج عنها اعتراف ضمني بالتعامل مع الكويت كدولة . مع ان مفردات التعامل الاخرى كانت تدل على التعايش معها كدولة ، وهو أمر متحقق من الناحية الفعلية والعملية والدبلوماسية ، ناهيك عن الجانب الاعلامي الذي قدّم للكويتيين تطيناً مبالغاً فيه خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية ، وبخاصة في الحرص على استخدام صفة (الدولة) مقترنة بكلمة الكويت حيثما وردت .

ولكن يبدو ان التعايش لم يقتل المارد الساب ، بل أطال اغفائه بعضاً من الوقت ، بحيث انهار كل شيء مرة واحدة فجر 2 آب (أغسطس) 1990 .
فمنذ 1901 وحتى دخول الكويت سنة 1990 أبدى ملوك العراق ورؤساءه ودعاته السياسيون مقاومة لفكرة الاعتراف والتعايش مع حالة الكويت ، فقد قاد رجب النقيب اول حركة عسكرية عراقية للمطالبة بالكويت سنة 1901 ، عندما اتجه ببخارته مع مجموعة من الشبان ، ووجه انذاراً لشيخ الكويت بأن ينصاع له او يرذل .

اما المحاولة الثانية فقد جرت سنة 1902 وقادها الناشط العراقي يوسف بن ابراهيم الذي عرفه المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد بأنه بطل واسطورة ، واستخدم ابن ابراهيم السفن والزوارق وهو ينطلق من شط العرب في اتجاه الخليج على رأس قوة محلية متواضعة ليطالب مشايخ الكويت بالانصياع له . الا ان قطع البحرية البريطانية التي كانت تحمل اعداداً كبيرة من الجنود الهنود اعترضت طريقه وافشلت محاولته .

وعندما بدأ الملك فيصل الاول بن الشريف حسين بن علي سنة 1922 بناء الدولة الحديثة في العراق وتكوين الجيش الوطني ووضع الميزانية .. شجّع رئيس وزرائه ياسين الهاشمي على اثاره قضية الكويت في سنة 1924 حين طالب بعودتها لتكون تحت ولاية العراق .

واظهر الملك غازي الذي حكم العراق منذ 1933 نزوعاً صريحاً وقويماً لاستعادة الكويت ، وكرس إذاعته التي نصبها في قصر الزهور ببغداد لبث نداءات كان يذيعها بنفسه الى شباب الكويت الذين كانوا قد دعوه لرفع الراية الهاشمية على منطقتهم أسوة بالعراق .. وخاطبه يومها ستة من الشباب الكويتي في رسالة مفتوحة قالو فيها :

” نحن عراقيون لحماً ودماً وتاريخاً وجغرافياً ، نحيا ونموت تحت الراية الهاشمية ، انقذوا الكويت ، قبل ان تبكوا دماً عليها .. ” .

كان اولئك الشباب من عناصر انتفاضة وقعت في 10 / 3 / 1933 بمدينة الكويت ، وطالبت بإلحاق المدينة بالعراق ، وما زال العراقيون يعتقدون ان الملك غازي قد قتل في حادث مذبّر سنة 1939 بسبب مطالبته بالكويت ، خاصة بعد ان رحب بقرار المجلس التشريعي الكويتي الانضمام الى العراق ، قبل ان يحل آل صباح ذلك المجلس ويلغوا قراراته .

وتردد اسم الكويت في خطب قادة ثورة مايس (مايو) 1941 (رشيد عالي الكيلاني وصلاح الدين الصباغ ورفاقهما) .

وعدّت رسالة رئيس وزراء العراق الى المعتمد البريطاني في الكويت 1932 اعترافاً من حكومة بغداد بالكويت ، وهي الرسالة التي حددت احداثيات الحدود بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاعتراف ، وتدل صياغتها على انه مترجمة من الانكليزية الى العربية . وكانت اول وثيقة تشير الى تخلي العراق عن جزيرتي وربة وبوبيان .
وقد لقيت تلك الرسالة انتقاداً شديداً من لدن السياسيين العراقيين . فذكر السيد ناجي طالب رئيس وزراء العراق (1966 – 1967) وأحد وزراء ثورة 1958 : ان الرسالة انطوت على ظلم كبير ، لانها حرمت العراق من الكويت التي يراها ميناء طبيعياً له ، فضلاً عن أي أي تخطيط للحدود ينبغي ألا يقل بمسافة خمسة عشر كيلومتراً الى الجنوب من ميناء أم قصر .

إلا أن السيد نوري السعيد رئيس الوزراء المحنك كان قد عاد في 24 / 3 / 1958 ليحاول تصحيح ما ورد في الرسالة التي وقع عليها قبل ستة وعشرين عاماً ، فأثار قضية الكويت خلال مباحثاته مع ممثلي شركات النفط في الشرق الاوسط ، ومنها شركة (C.P.I) عندما كد عزمه على مد أنبوب للنفط والماء بين العراق والكويت .

فأبلغ السعيد المفاوضين البريطانيين ان بإمكانهم مد أنبوب النفط لأنه يعتقد بأن الاتفاقية التي وقعها البريطانيون مع شيوخ الكويت 1899 باطلة ولا تصلح للاعتراف ، وأردف دعوته تلك بقوله الشهير الذي تضمنته وثيقة سرية عن تلك المباحثات :

” لا توجد حدود كويتية يُختلف عليها ، فكل شيء خارج سور الكويت الذي يبلغ طوله 750 متراً هو عراقي ، وانا أضمن ان الكويتيين لن يتدخلوا عندما نمد أنبوب النفط لسببين ، الاول : انهم لن يجروا على استخدام القوة مع عمال النفط ، والثاني : أننا اذا دعت الضرورة سنجهد قوة مسلحة لضمان الحماية الكاملة .
وكانت تلك العبارة اول إشارة عن استعداد حكومة العراق لإستخدام القوة المسلحة في قضية تخص الكويت ، وتقع في الكويت نفسها .

كانت محاولة سابقة قد بذلت لتأمين دخول الكويت الى الاتحاد الهاشمي سنة 1957 كحل لتلتحق بدولة العراق ، وفي حالة عدم تحقق ذلك هدد السيد نوري ال

سعيد في رسالة له الى وزير خارجية بريطانيا آنذاك بأنه سيعيد الكويتيين الى ما خلف خط الجهرء (80 كيلومتراً جنوب الحدود الكويتية في 2 / آب / 1990)

وحين أعلنت بريطانيا انها حمايتها على ال كويت بادر رئيس وزراء العراق عبدالكريم قاسم الى الاعلان في 25 / 6 / 1961 بأن انها الحماية البريطانية تعني عودة الكويت الى الوطن الام العراق ، وأصدر أمراً بتعيين الشيخ عبدالله سالم الصباح قائماً للكويت تابعاً لمتصرف البصرة .

وهدد قاسم بإستعادته لإستخدام القوة لفرض الطاعة على الكويت ، إلا ان بريطانيا عجلت في إرسال خمسة آلاف جندي الى جانب قوات مصرية وسعودية لتشل حاجزاً مانعاً أمام أي زحف عراقي محتمل ، وشاعت منذ ذلك الحين تفسيرات عدة لأسباب عدم لجوء الحكومة العراقية آنذاك الى القوة ، على الرغم من اعلان رئيس الوزراء عن نيته استخدامها ، ومن المؤكد ان أمراً لم يكن قد صدر الى القوات المسلحة العراقية للمباشرة بعمل عسكري ، إنرُ قد يكون السيد عبدالكريم قاسم وقع تحت طائلة الخوف ، لا سيما وان الرئيس المصري جمال عبدالناصر اشترك في إرسال قوات مصرية الى الكويت لسببين لا يتصلان بالخلاف على صلة العراق بالكويت ، إنرُ أنه أراد ان ينشئء مركز استقطاب نفطياً بديلاً عن السعودية التي تقاسم معها العداة ، فوجد في الكويت المركز الذي يوفر له الحماية ، ويستميله ليضمن التحالف مع قوة نفطية خليجية ذات احتياطات عالية غير المملكة العربية السعودية ، فضلاً عن ان سوء العلاقات بينه وبين حكومة عبدالكريم قاسم في العراق جعلته في وضع يختار فيه التضامن مع الكويت ضد العراق .

وقد روى الفريق صالح مهدي عماش الذي أصبح وزيراً للدفاع في الحكومة التي أعقبت وزارة عبدالكريم قاسم ان الرئيس المصري جمال عبدالناصر أبلغ وفداً عراقياً التقاه في القاهرة بحضور عماش ، انه مؤمن بأحقية العراق في المطالبة بمينائه الطبيعي في الكويت ، ولكنه اتخذ موقفه ضد استخدام القوة لإستعادتها حتى يفوت على البريطانيين فرصة الإستفراد بدور الحماية من خلال استثمار الأزمة التي نشأت بعد مطالبة العراق بالكويت وتهديده بإستعادتها بالقوة ، الى جانب ما عرفته العلاقة بينه وبين قاسم من خصام وعداء ومنافسة .

على ان محضر 1963 كان موضع خلاف وجدل في العراق ، إنرُ قدمت حكومة الكويت مبلغ 30 مليون دولار مساعدة للعراق في محاولة للحصول على اعتراف بالحدود ، وعرضت مبلغاً على رئيس الجمهورية آنذاك السيد عبدالسلام محمد عارف رفض قبوله بصفة شخصية وقدمه في اجتماع مجلس الوزراء ، وهو الاجتماع الذي شهد انشقاقاً في موقف أعضائه أدى الى عدم قيام أية مؤسسة تشريعية في العراق بتصديق محضر 1963 ، برغم ان رئيس الوزراء آنذاك السيد احمد حسن البكر كان قد زار الكويت في تشرين الأول من ذلك العام .

وتكررت المحاولات الكويتية للضغط على حكومات العراق اللاحقة لإنتراع قرار بترسيم الحدود ، وحين استقبل رئيس الوزراء السيد ناجي طالب الوفد الكويتي برئاسة الشيخ عبدالله الجابر سنة 1966 طلب منه الكويتيون ترسيم الحدود أجابهم :

- تقطع يدُ من يوقع لكم على الحدود ...

ويذكر السيد ناجي طالب ان الكويتيين لجأوا الى تقديم الهدايا في محاولة للتأثير على الساسة العراقيين ، وعرضوا تقديم أربع سيارات للسادة عبدالسلام عارف وظاهر يحيى وعبدالرحمن عارف وناجي طالب .

ويعتقد السيد طالب ان زملاءه فعلوا مثله عندما رفضوا قبول تلك الهدايا .

كان شيوخ الكويت حريصين على النفاذ في مراحل التخلخل من تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الذي اتسم بأنه عاصف وشديد التقلب وحاشد بالإنقلابات والحروب ودموية العلاقات بين أطرافه ، ألا ان تعدد مشارب السياسيين وانتفاءهم منذ مطلع القرن العشرين لم يكن مانعاً في ان يتفقوا على ان الكويت هي ميناء العراق الطبيعي وان بين أيديهم من القرائن التاريخية ما يجعلهم نازعين للمطالبة به ، ولعلمهم كانوا قد قبلوا ، او سيقبلون لو نشأت بين العراق والكويت علاقة الأخ الكبير والأخ الصغير ، بكل ما يترتب للكبير من حقوق وامتيازات أنكرها الكويتيون .

وحين آلت السلطة الى حزب البعث العربي الاشتراكي في تموز 1968 ، كان هناك خياران محتملان تلجأ اليهما حكومة العراق هذه المرة ، الأول هو ان يستمر تسكين العلاقة مع الكويت والتعايش مع الامر الواقع ، وهذا يعني ان يستمر التعامل مع الكويت كدولة بدون ان يتم ترسيم الحدود معها ، والعمل مع الكويت كدولة بدون ان يتم ترسيم الحدود معها ، والعمل من خلال المفاوضات على تمكين العراق من ايجاد صيغة يفتح فيها على البحر سواء بإستعادة جزيرتي وربة وبوبيان ان بالتمتع بأحقية استخدام شريط أوسع على الساحل ، اما الخيار الثاني فكان أن يلجأ حزب البعث الى تصحيح خطأ ارتكبه حكومة العراق 1963 ، عندما وقعد محضراً مع الكويت حظي برضا قيادة حزب البعث آنذاك ولكنه لم يتمتع بالصفة الدستورية لعدم المصادقة عليه من أية جهة تشريعية مخولة في العراق ، وهذا يعني ان ترد القيادة الجديدة لحزب البعث على شعور كامن بالذنب متأت عن موقف صدر عن قيادة سابقة ولم يحظ برضا أعضاء الحزب ولا سيما مثقفيه .

لكن الحكومة الجديدة كانت تعاني من خواء الخزينة العراقية وعدم استقرار الوضع السياسي ، وعدم حسم المشاكل المزمنة التي إنكبت على معالجة همومها الداخلية حتى توصلت الى اتفاق سنة 1970 مع قيادة الملا مصطفى البرزاني ، أعلنت فيه أول مرة في تاريخ المنطقة منح الحقوق القومية والثقافية للأكراد الى جانب حكم ذاتي لكردستان العراق ، بعد ان خاضت اول مواجهة عنيفة مع محاولة لقلب نظام الحكم دبرها سياسيون عراقيون بدعم من الحكومة الايرانية سنة 1970 .

ثم لم تلبث حكومة العراق ان دخلت في مواجهة طاحنة مع شركة (C.P.I) البريطانية لاستثمار نفط العراق عندما أعلنت في 1 / حزيران (يونيو) 1972 تأميم النفط ، وبعد مفاوضات شاقة حصل العراق على مطالبه وتحققت له الإدارة الكاملة لنفط البلاد في مجالات الاستكشاف والاستخراج والاستثمار والتسويق في 1 / آذار (مارس) 1973 ، ومنذ ذلك التاريخ صارت واردات العراق ترتفع في خط بياني متصاعد ارتبطت به مظاهر الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي . وفي ذلك العام 1973 وقعت أول حادثة مع الكويتيين ، عندما قررت قوات الحدود العراقية إيقاف عملية قضم تدريجي للأراضي العراقية في الجنوب ، وإرجاع مراكز الحدود الكويتية بضعة أميال الى الخلف في منطقة اشترهت باسم (الصامتة) ، وكادت تلك الواقعة تكون شرارة لمواجهة واسعة بعد ان اشتكت الحكومة العراقية من عمليات زحف تدريجية بدأت منذ عام 1963 للخروج من آخر مركز حدودي كويتي في منطقة المطلاع في اتجاه الشمال ، حيث لم تكن هناك قوات عراقية .

وعلى مدى ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران وضُعت مسألة الكويت في خزانة مغلقة . وصار الخطر الإيراني يهدد العراق والكويت معاً ، ولم تجد حكومة الكويت مناصباً من القول بمنح العراق تسهيلات لتحريك قواته والمناورة بها في الجزر وعلى السواحل لمنع التفاف إيراني من الخلف على جنوب العراق ومنطقة الكويت ، ولكنها مقابل ذلك استثمرت انشغال العراق في الحرب مع إيران فتقدمت بنقاطها الحدودية مرة اخرى باتجاه الشمال حتى بلغت المسافة بين آخر نقطة حدودية سنة 1963 وما بلغته في أواسط الثمانينات ثمانين كيلومتراً ، كما قامت فرق استخراج النفط بإمتصاص حقل الرميلة الجنوبي وتسويق نفطه والحصول على عائدات مضافة بلغت 2500 مليون دولار خلال عشر سنوات بين 1980 و 1990 .

وفي تلك الأثناء عرض العراق مرات عدة على الكويتيين ان يستأجر وربة وبوبيان لمدة 99 سنة كحل وسط يعوض بغداد عن مطالبتها المزمنة بإستعادة الجزيرتين ~ وهو العرض الذي كان قد تقدم به الشيخ عبدالله السالم الصباح عند زيارته الى بغداد سنة 1965 ورفضه العراقي ~ ، الا ان امير الكويت الشيخ جابر كان يقول للمبعوثين العراقيين :

إنني لا أستطيع ان أرى جنودكم في مكان يتمكنون اذا استقروا فيه أن يشاهدوا المارة في شوارع الكويت .

وكان كلام الامير ينطوي على مبالغة يستخدمها لرفض الطلب العراقي ، في كل الاحوال ظلت مسألة الحدود معلقة لان الطرفين كانا ينظران اليها من زاويتي تفكير مختلفتين ، فالعراق يتحاشى الخوض في التفاصيل لإعتقاده بأن الكويت كلها هي جزء منه ، ولذلك فإن المسألة لا ترتبط بصفقة على بضعة ميال ، وقد فضل ان يحصل على إمتياز الأخ الاكبر وما يترتب له من حقوق مقابل استمرار التعايش مع وضع الكويت ، اما الكويتيون فكانوا يعتقدون أنهم حصلوا على حقوق مكتسبة منذ اتفاقية الحماية مع بريطانيا 1899 وان وجودهم هم جزء من التكوين السياسي المعاصر للمنطقة وان أي إعادة نظر بأحقية إستمرار كيانهم السياسي كدولة ، ينبغي أن تنشأ عنه إعادة نظر شاملة بكل ما رسم من حدود وأشكال دول .

ويتبين من المراجعة التاريخية أمران :

– الأول : إن إنشغال العراق بمشاكله الداخلية ومعضلاته الإقتصادية وحروبه الخارجية أدى الى مرور مراحل طويلة متباعدة من الزمن خفتت خلالها دعوات استعادة الكويت .

الثاني : ان جميع حكومات العراق على إختلاف نظمها السياسية وهوياتها الإجتماعية والفكرية نظرت الى الكويت كحالة خاصة تختلف العلاقة معها عن أية علاقة اخرى بأية دولة عربية او مجاورة ، لكن كل الحكام والسياسيين الذين طالبوا بالكويت صراحة دفعوا ثمناً كبيراً وغادروا مواقعهم في السلطة في ظروف ما زال معظمها مبهماً .

إذ كلما تطلع العراقيون نحو الكويت رأوا فيها موضع الميناء الذي افتقدوه .. فصاروا يحنّون للعودة اليه ، فإذا به قارورة عسل ، ما إن يتذوقه المرء حتى يكتشف أنه مرّ ومسموم ..